

شذرات

حروب العرب - فلسطين المسألة

زياد هنته

يتكرر على مسامعنا القول، ومن منظوري، الادعاء، إن الصراعات الحالية التي تعصف بمنطقتنا دفعت بالقضية الفلسطينية إلى مركز ثانوي، وأن العرب (!) أداروا لهم ظهرهم لصالح صراعاتهم الداخلية والدفاع عن عروشهم... إلخ، ويلفتون النظر إلى الحال السائد في بعض الدول العربية كدليل على صحة وجهة نظرهم.

في ظني أن هذا القول صحيح فقط إن المرء نظر إلى القضية الفلسطينية من منظور ضيق، يحصر الصراع بين العدو الصهيوني من جهة والشعب الفلسطيني من جهة أخرى. لكن هذا المنظور ينتقص من موقع القضية الفلسطينية، قضية نضال شعب فلسطين التحرري والتحريري من أجل استعادة حقوقه في وطنه وإنهاء المشروع الاستيطاني الاستعماري في وطننا العربي.

لنعد إلى الماضي القريب قليلاً وننظر إلى بدايات النضال الوطني التحرري الفلسطيني في أواخر ستينيات القرن الماضي وأوائل سبعينياته. النضال وقتها، لم ينحصر في معادلة فلسطين X الصهيونية وإنما تجاوزها ليكون النضال الفلسطيني المعادي للإمبريالية. وإلا فما معنى قيام الحركة الوطنية الفلسطينية، أو بعضها على الأقل، بإقامة أوثق العلاقات النضالية مع الحركات المعادية للاستعمار، من اليابان وفييتنام شرقاً مروراً بتركيا إقليمياً إلى أميركا الجنوبية غرباً، ولماذا أقامت أوسع العلاقات مع بعض حركات التحرر في أفريقيا السمراء، أو لنقل: حاول بعضها تأسيس مثل تلك العلاقات.

أبعد من ذلك، لقد عملت بعض التنظيمات الفلسطينية على عقد مخيمات للمناضلين الأوروبيين المؤيدين للقضية الفلسطينية والذي كانوا يأتون إليها من مختلف الدول الأوروبية!

ثم، ما معنى أن تعمل تنظيمات فلسطينية على دراسة تجارب شعوب صديقة في نضالها ضد المستعمر! من المعروف أن أدبيات المقاومة كانت تعجّ بكتابات عن تجارب الثورة البلشفية والصينية وحتى الكورية، إضافة إلى فييتنام وكوبا والتوباماروس وغيرهم... نحن لا نتحدث هنا عما إذا كانت قد استفادت من تلك التجارب النضالية، وهو أمر يمكننا نفي صحته، بكل أسف.

كذلك، أقامت تنظيمات فلسطينية عديدة علاقات نضالية مهمة بأحزاب شيوعية حاكمة وغير حاكمة، في إيطاليا وفرنسا على سبيل المثال.

هذه الأمثلة وغيرها توضح، في ظننا، طبيعة النضال الوطني الفلسطيني بصفته جزء لا يتجزأ من النضال العالمي المعادي للإمبريالية - وإذا ظن البعض أن هذه لغة خشبية يمكنه وضع الرديف العربي بدلاً من ذلك والقول: النضال العالمي المعادي للاستعمار.

عندما انطلق النضال الوطني الفلسطيني التحرري في أواخر ستينيات القرن الماضي، أعلن أنه جزء لا يتجزأ من الكفاح ضد الرجعية العربية والصهيونية والإمبريالية. ذلك الشعار كان صحيحاً، لكن عندما بدأت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية بالابتعاد من أجدية النضال، واستحالت قيادة سياسية همها الوحيد الحصول على كرسي (ولو كان على مزبلة في أريحا أو حتى على ظهر حمار)، فقد النضال الوطني الفلسطيني عمقه النضالي العالمي واستحال حركة سياسية بكل ما يحويه هذا التعبير من نعوت. النضال من أجل القضاء على المشروع الاستعماري في بلادنا واستبدال دولة فلسطين الديمقراطية (كائناً المقصود هنا ما كان) العلمانية بكيان العدو العنصري كونه امتداداً لمشروع استعماري غربي وأحد دعائم النظم الرجعية العربية، يعني محاربتة على كافة الصعد، السياسية والعسكرية والفكرية والعقدية والاقتصادية وغيرها.

عندما نتعامل مع قضية فلسطين من هذا المنظور المتكامل ندرك أن معاركنا وحدة واحدة، مهما اختلفت التسميات وتباينت جغرافياتها. هزيمة المخططات الاستعمارية على جبهة في وطننا العربي، أو في أي من أقاليم العالم الكبير تعني انتصاراً لقضيتنا، فمعركتنا، أممية عالمية البعد، واحدة ونضالنا يجب أن يكون موحداً، مهما كانت الصعوبات التي تواجه ذلك.

السياسي الوظيفي بخلاف الحزب الآخر الذي يعتمد خطاباً انفصالياً صريحاً واستفزازياً بلغ درجة إعلان رئيس حكومة الإقليم نجيجرفان البارزاني أن الإقليم مستعد لبيع نفطه لبغداد والتعامل مع العراق كبلد مشترك. إن هذا التنافس والسعي الحثيث للانفصال والحفاظ على ما تم تحقيقه من منجزات مهمة للإقليم والقضية القومية الكردية يمكن أن يعود بالضرر على هذه القضية نفسها وعلى جمهورها الذي تحمل الكثير من الماسي والكوارث في العقود القليلة الماضية، فحتى إذا تحقق الانفصال بوجود عراق ضعيف وممزق، عراق يعج بالمشاكل الأمنية والاقتصادية والسياسية فإن هذا الانفصال سيكون محفوفاً بالمخاطر كردياً ولذلك فإن من مصلحة الأكراد العراقيين بوصفهم المكون الثاني المهم في العراق ألا ينساقوا خلف البروباغندا الحزبية المتشنجة لال البارزاني والطالباني وسيكون من مصلحتهم وجود قيادة معتدلة تتعامل مع عراق قوي وموحد وديموقراطي يبحثون فيه مع شركائهم في الوطن عن حلول وخيارات أخرى تعود بالخير على الجميع وتحقق للأكراد مطالبهم المشروعة.

هنا، ستواجه المتفائلين مشكلتان كبيرتان هما ارتباط القيادات الكردية الكبيرة التقليدية بالمشروع الأميركي الغربي - وحتى بأوساط إسرائيلية - المعادي للعراق ولشعوب المنطقة ارتباطاً مصلحياً شبه عضوي، والمشكلة الثانية هي انعدام قوة سياسية كردية ديموقراطية معتدلة في الميدان تعدد له بعض التوازن المفقود وتردع الأطراف الانفصالية المتطرفة عن العبث بطموحات الأكراد والعراقيين بعامة.

* كاتب عراقي

الرافضة؟ يمكن أن يتحقق ذلك بسهولة من خلال إبراز طابع شعارات هذه القوى وحججها الانفعالية والسطحية ودحض أوهاهما: فإذا كانت الأحزاب الإسلامية الشيعية على يقين من أن جمهور الشيعة في العراق هم الغالبية السكانية، فإن نظام الحكم المدني والقائم على مبادئ المواطنة والمساواة لن ينزع منهم تمثيلهم السياسي كمكون مجتمعي، ولكن هذا التمثيل عوض أن يكون طائفيًا رجعيًا مدعوماً بالمؤسسات والشخصيات الدينية الطائفية سيكون تمثيلاً «مواطنياً» مدعوماً بقوة دستور مدني لا يعترف بالهويات الفرعية الطائفية بل بالهوية العراقية الجامعة ومضموناً بنظام ديموقراطي حقيقي شفاف. أما بالنسبة للعرب السنة فلن يخسر في ميدانهم سوى الذين يستمدون نفوذهم من الأصوات الانتخابية الطائفية والدعم الخليجي ولكنهم سيجرحون عراقاً كاملاً ذا دولة قوية تساويهم بأقرانهم من الطوائف والمكونات الأخرى وسينتهي زمن الإقصاء والتهميش والحكم الدكتاتوري لعهد ما قبل الاحتلال والذي الحق أكبر الضرر بهم وبمستقبلهم. هذا بخصوص زعامتي الطائفتين الكبيرتين في العراق، فماذا بخصوص رفض الزعامات الكردية؟ من المعروف عراقياً وعلى نطاق واسع، إن ثمة تنافساً حاداً بين الحزبيين التقليديين الكبيرين في إقليم كردستان وهما «الديموقراطي» بزعامة البارزاني و«الاتحاد الوطني» بزعامة الطالباني ومع أن حزب الطالباني أكثر تشدداً قومياً لدرجة أن أدبياته تعتبر الإقليم محتلاً من قبل الدولة العراقية التي يترأسها - ويا للعجب! - والمعهد الثانية رئيس من هذا الحزب، ولكنه يتميز عن حزب البارزاني بمسحة ذرائعية «برغماتية» وهدوء في الخطاب الإعلامي اليومي وفي الأداء

يعني أن دورهم في وضع المقدمات النظرية والفكرية والسياسية لإخراج المجتمع من أزمتة البنيوية سيكون محدوداً. وهذا يستوجب أولاً: الاعتراف بأن المثقف العربي يعاني من تداعيات أزمة عامة ومركبة. أما الخروج منها فإنه يبدأ من إعادة أسباب الأزمة إلى جذورها المادية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ثانياً: تحديد الآليات والسبل التي تمكننا من تجاوز آثار وتداعيات التخلف والأحادية اللذين يُشكلان المدخل إلى أمراض الاستبداد. ثالثاً: تحديد الآليات والأسس التي تساهم في بناء وعي اجتماعي مدني. علمي يقطع مع تجليات وملامح الماضي كافة التي تم ترسيخها على قاعدة التخلف الحضاري، وسلطة المستبد العادل.

ثالثاً: وضع الأسس اللازمة للتخلص من التبعية للعرب، ومن مشاعر الدونية أمامه. إن البنية الثقافية للرأسمالية الغربية وأشكال تطورها السياسي والاقتصادي لا يُعبّر عن البُعد الإنساني للحضارة، ويُعيق التطور الحضاري لشعوبنا. وهذا يعني تأكيد صياغة موقف نقدي منهجي من أشكال التطور الغربي التي تم بناؤها من منظور عقلية إمبراطورية تقوم على انتهاك حرية الشعوب ونهب مقدراتها. ويجب أن يرتبط ذلك مع دراسة المتغيرات وأشكال ومستويات التطور التي يكتنفها المشهد العالمي. وهذا يدل على صعوبة تجاوز الفجوة الحضارية والمعرفية التي تفصل بيننا وبين الدول الأكثر تطوراً، إذ لم يتم النخلي عن الآليات والأنماط النظرية الموروثة عن الماضي.

إن دخول المجتمعات العربية مرحلة التصدع البنيوي ووقوفها على عتبة الانهيار يستدعي تأكيد ضرورة صياغة أسئلة تُعبر عن ضرورات المرحلة الراهنة في سياق انفتاحها على المستقبل. وهذا يستدعي تزامن وضع الأسس الضرورية لبناء ثقافة مدنية. ديموقراطية تتجاوز الحاضر المحكوم بالبيات ذهنية متخلفة

تعود بجذورها إلى الماضي، مع الإجابة عن الأسئلة التي تُشكل مدخلاً لتجاوز الهوة المعرفية والحضارية والتقنية التي تفصلنا عن المجتمعات المتقدمة. وفي هذا السياق ينطوي تحديد مفهوم السيادة وتجلياته المرتبطة بالجغرافيا على أهمية بالغة في ظل العولمة التي تخضع السيادة الوطنية وتقلصها إلى مستويات تمكنها من استمرار سيطرتها. وذلك أفقد الدولة بعضاً من معانيها الجوهرية، وفرض عليها معاني جديدة. فالدول القومية في بدايات نهوضها، اشتغلت على بسط سيادتها على كامل ترابها. لكن السيادة التي تأسست على الجيش والأجهزة الأمنية كانت تتأثر بالتحويلات الطارئة على بنية ومفهوم الدولة، ذلك لكونها أحد تعبيرات الدولة وجزءاً من القضايا الوطنية.

إن قوى العولمة في سياقها المتغير تمارس على الدولة القومية ضغوطاً متعددة الأبعاد والمستويات، وذلك لانخفاض من مفهومها الكلاسيكي ومن مفهوم السيادة، لجهة تحجيم استقلالية القرار الوطني وإزالة الحمایات الوطنية. ويتجلى ذلك من خلال إملاءات تفرضها المؤسسات المالية العالمية مثل «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» ومؤسسات أخرى، على السلطات لفتح الحدود والسماح بدخول وخروج الرساميل والعمالة والسلع، وذلك في سياق إعادة هيكلة مؤسسات الدولة لتقليص حجم الدعم الحكومي وحجم القطاع العام ودور الدولة الاجتماعي والتنموي.

أما في ما يخص الديمقراطية المُفضلة على مقاسات سلطات البلدان النامية، فإنها أيضاً تتعرض نتيجة تدخل قوى العولمة، والشركات الإعلامية المتخصصة التي تستند غالباً إلى معلومات استخباراتية في الشؤون الداخلية للدول، إلى مزيد من الضغوط لتحديد أبعادها ومستوياتها وأشكال تجلياتها. وهذا يدعو إلى إعادة

* باحث وكاتب سوري